العقلية الحكومية تتحمل الجانب الأكبر من الخلل

النقي: الصناعة في الكويت حائرة بين مشاكلها وواقعها ومستقبلها

كشف عضو اتحاد الصناعيين العرب ورجل الاعمال الصناعي محمد النقي إن الخلل الأساسي تتحمله العقلية الحكومية التي لا تستطيع تحقيق ما تريده من خلال توجيه الصناعة لكي تتماشى مع الاهداف الكلية للاقتصاد، مؤكدا أن علاج هذا الخلل يمكن ان يكون من خلال وضع أهداف عامة للدولة تعطي الدعم المباشر وغير المباشر وتحويل الكويت إلى مركز صناعي له عائد صناعي واقتصادي. تنبثق الرؤية الصناعية لدولة الكويت من الرؤية الاقتصادية العامة للدولة "رؤية الكويت 2035"، و التي تحمل في مضامينها العديد من المحاور والمرتكزات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة ومن أبرزها القطاع الصناعي، ومن أهم مرتكزات هذه الرؤية "تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام"، حيث يهدف هذا المحور إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والإنتاجي الذي يساهم في الحد من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمورد اقتصادي رئيسي، وفي ضوء رؤية الكويت 2035 والأهداف الأممية للتنمية المستدامة، فإن الرؤية الصناعية للدولة تعد بداية لعهد صناعي جديد يقوم على التطوير والشراكة والنظرة المستقبلية وفق تخطيط جيد لواقع القطاع الصناعي، وستتمحور الإستراتيجية الصناعية الوطنية2035 التي تعكف الدولة في الوقت الحالي على صياغتها في "أن تكون الكويت مركزاً عالمياً للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة". ضرورة رفع حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، من خلال زيادة القيمة المضافة للصناعات الوطنية، وتعزيز حصة الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع الذي يعد

95 % من مصروفات الموازنة تمول من بيع النفط الخام ولابد من تنامي القطاع غير النفطي

محركاً للنمو الاقتصادي. وتعزيز دور البحث والتطوير والتشجيع على الإبداع والابتكار. وأشار الى الترويج للفرص الاستثمارية المستهدفة والتعريف بالمنتجات الوطنية إقليمياً ودولياً، وزيادة وتنويع الصادرات الكويتية. وفضلا عن تحقيق الاستدامة البيئية وترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة المحلية ومعالجة وتدوير النفايات الصناعية بكفاءة عالية. لقد وضع الصناعيون والتجار والمستثمرون الكويتيون أسس الصناعة في البلاد ثم وضعت الحكومة لها القوانين والأطر مع تشكل الدولة. ولا ينبغي للصناعيين أن يتوقعوا بالضرورة رؤية استراتيجية حكومية في هذا المجال. ولعل إحدى مشاكل القطاع الصناعي في الكويت أن لا أحد يعرف إن كانت أولويته الاستراتيجية مصالح الدولة، أم المستثمرين أم الشعب والموظفين؟

الحكومة مهتمة بقطاع الصناعة، وهذا مؤكد، ولكن السؤال إلى أي حد! الامر الآخر الذي يجب ان نقوم بتسليط الضوء عليه هو ان على الحكومة العمل على توضيح سلبيات وإيجابيات الوضع الحالي، واعادة دراسة القرارات الحكومية والأسباب المطروحة لتقييم الأداء. لا شك أن الهيئات الحكومية المختصة تعمل ما بوسعها لتحسين الوضع البيئي في القطاع الصناعي، مجهودٌ مشكور ولكن

محمد النقي

هناك حاجة دائما في القطاع الخاص الى مزيد وهذا ما يجب اخذه بعين الاعتبار. هناك معوقات كثيرة، يأتي في مقدمتها عدم وجود رؤية واضحة او استراتيجية لمستقبل الصناعة الكويتية فضلا عن عدم التعاون الظاهر بين الوزارات المعنية وذات الصلة بالقطاع الصناعي. ومن ابرز المعوقات الاخرى عدم الاهتمام البرلماني بإيجاد حلول مدروسة للمشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الكويتي عموما وقطاع الصناعة على وجه الخصوص، اضافة الى الافتقار الى عمال وحرفيين وغياب التراخيص اللازمة للصناعات التي يتقدم بها المستثمرون الصناعيون لتأسيس منشآت صناعية، الى جانب تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة في غياب الرقابة وعدم تطبيق القانون. وأشار النقي إلى ان الاقتصاد الكلي من 5 اعراض حقيقية هي:

1 ـ العمل علي معالجة الانتاجي والمتمثل في ان ثلثي الناتج المحلي تابع للقطاع العام.

2 ـ 95% من مصروفات الموازنة تمول من قبل بيع النفط الخام. لابد ان ننمي القطاع غير النفطي

3 ـ معالجة ميزان العمالة التي تشكل 80% من وظائف الكويتيين في القطاع العام

4 ـ خلل هيكلي في التركيبة السكانية التي تشكل العمالة الوافدة نحو 70% منها عمالة هامشية رديئة التعليم ورديئة الخدمة.

5– ندرة الأراضي للقطاع الصناعي ووضع استراتيجية واولوية للقطاع مع كل تذبذب لأسعار النفط العالمية، تدرك الكويت مجدداً حاجتها إلى تسريع الخطى نحو تنويع القاعدة الانتاجية بدلا عن الاعتماد الكلي على النفط كمصدر للدخل ومحرك للتنمية الاقتصادية في البلاد. أطلقت الحكومات المتعاقبة سياسات لدعم قطاع الصناعة، إلا أن القطاع واجه قيوداً حالت دون وصوله للتطور المأمول التي وصلت له قطاعات أخرى مثل النفط والغاز الطبيعي. وفي ظل منافسة خليجية شديدة لجذب الاستثمارات الأجنبية؛ تزداد تحديات التنمية الصناعية المأمولة.

دخلت الكويت عصر البترول عام 1983 لأول مرة مع اكتشاف حقل برقان، وصدّرت أول شحنة بترولية لها في يونيو 1946، لتستمر الكويت بعد ذلك في إنتاجها البترولي المتزايد على مر السنين، وأصبحت عضوا رئيسياً في تصنيع الغاز والنفط العالمي، وواحدة من الأعضاء المؤسسين الخمسة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). وتعتبر الكويت من أكبر 10 منتجين للسوائل النفطية، وتمتلك سادس أكبر احتياطي نفطي.

في عام 1975 قامت الكويت تأميم صناعة النفط في البلاد، لكن عقد الثمانينيات كان أول اختبار حقيقي للنمو الاقتصادي في الكويت، نتيجة الحرب الإيرانية العراقية الطويلة؛ والضغط على أسعار النفط بسبب وفرة المعروض العالمي؛ وتداعيات مشكلة المناخ على نظام الأسواق المالية العالمية. وفي بداية التسعينات أدى التحدي الجيوسياسي الذي واجهته الكويت إلى إدراك صعوبة مهمة التخلي عن النهج الاقتصادي الأحادي، حيث أثرت حرب الخليج عام 1991 بشكل كبير على استقرار النظام الاقتصادي، ما عطّل خطة التنويع الاقتصادي، حيث أنفقت مبالغ طائلة في عمليات إعادة الإعمار والتأهيل وزادت أعباء القطاع العام.

مؤكدا على ان حلم الصناعيين الشباب في الكويت في الحصول على اراض لتوطين مشاريعهم القائمة اصبح مثل «تتبع السراب»، خصوصا المدعومين من الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث انه تم تخصيص 10 في المئة من قسائم «الشدادية» ورقياً لمصلحتهم منذ سنتين تقريبا.ويوضح النقي ان اشد المتضررين من تأخر انجاز مشروع الشدادية هم المبادرون الصناعيون المدعومون من الصندوق الوطني، حيث انهم يدفعون آلاف الدنانير شهريا كإيجارات لمقرات مصانعهم، وعليهم التزامات مادية كبيرة تجاه الموردين ورواتب العمالة، بالإضافة الى ان عددا منهم انتهت فترة السماح الخاصة لدفع اقساط تمويل الصندوق او قاربت على الانتهاء، ما يعني انه سيواجهون التزاما ماليا جديدا سيضاعف المشاكل وربما يقود عددا من اصحاب تلك المشاريع إلى التعثر في السداد، وبالتالي الدخول في مواجهة قضائية مع الصندوق الوطني، والتي قد تقودهم الى السجن لسداد التمويل الحكومي.

ويضيف ان توزيع الارضي ومنحها للمبادرين الصناعيين يعني اسقاط التزام كبير مثل الايجار، وتتم معاملته كمعاملة المنشأة، وبالتالي سيصبح معفيا من الرسوم الجمركية لاستيراد المواد الاولية من الخارج، وسيتحرر من التزامات مالية كبيرة سيتم تحويلها الى دعم الانتاج وجودة وزيادة طاقته.فضلا عن ان الصناعة في الكويت حائرة إزاء مشاكل واقعها ومستقبلها على حد سواء، فهي تخوض معارك مختلفة على أكثر من جبهة، هناك أولاً ظروفها الداخلية في علاقتها بالحكومة والتشريعات المنظمة لهذا النشاط الاقتصادي، وقضايا التمويل والتسويق والمشاريع والمناقصات. وهناك ثانياً ظروف المنافسة الداخلية فيما بينها بسبب ضيق السوق ومحدودية قوة الاستهلاك ومشاكل العمالة. كما تجد هذه الصناعة نفسها كذلك، ثالثاً، في صراع تنافسي مع دول خليجية أخرى أقوى وأسرع وأرسخ وأفضل تخطيطاً ودعماً لقطاعها الصناعي، إلى جانب واقع السوق الكويتية المفتوحة للتجارة والتصدير والاستيراد، وما يتبع ذلك من تدفق البضائع القادمة من أوروبا وآسيا وأميركا.. والعالم الثالث! إن الهيئة العامة للصناعة "تفتقر إلى

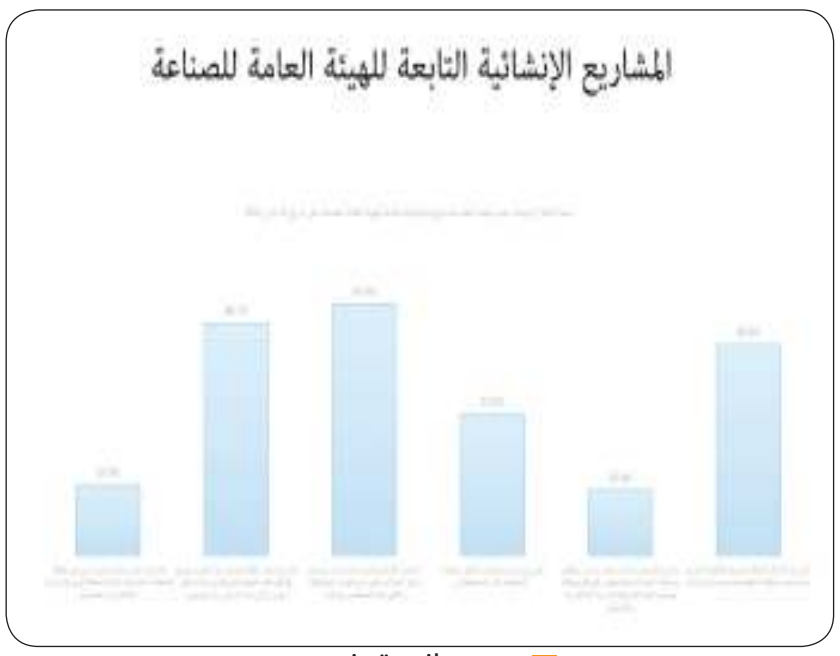

رسم بياني توضيحي

الكوادر الفنية التي تدرس تلك المشاريع التي تُعرض عليها، خصوصاً التي فيها نوع من التكنولوجيا المتطورة. لماذا لا ترسل الهيئة التي تمتلك جيشاً كبيراً من الموظفين، موظفيها إلى بعثات ودورات خارجية للتأهيل، كي يكونوا على قدر المسؤولية والكفاءة لدراسة المشاريع الضخمة التي تقدم إليهم للصناعات الثقيلة". وانتقد جوانب التمويل. وقال إن البنك الصناعي نسي دوره وتحول إلى بنك تجاري، وأضاف بأنه عندما أنشئ البنك الصناعي كان يعد دراسات بما يفيد المنطقة، أما اليوم، فلا يتقبل حتى الدراسات المقدمة له من قبل الصناعيين، ان الواقع الفعلي لتنمية الصناعات الحرفية يواجه تعقيدات كبيرة منها اطالة مدة الحصول على الرخصة وتعد هيئة الصناعة هي المسؤولة عن اصدار التراخيص الصناعية عامة بما فيها الحرفية ضيق السوق المحلي يمثل عائقا اساسيا من معوقات الصناعة المحلية لاسيما ان السوق يفتقر الى التجانس وذلك بحكم تذوق المستهلكين، فضلا عن تنوع الجنسيات المقيمة وهو الامر الذي يظهر تباينا واضحا في التفضيلات الاستهلاكية وينعكس ذلك بمتوسط الدخل للفرد والذي يبلغ اعلى المتوسطات في العالم وان كان الفكر الاقتصادي يؤكد ان حجم السوق يتحدد وفق القوة الشرائية الا ان واقع الحجم السكاني في الكويت يمثل قيدا على حجم السوق وبالتالي فإن امكانية قيام منشأة لا يمكن تعويضه عن طريق زيادة دخل الفرد، فضلا عن ان الدخل يحدد نوع السلعة المطلوبة وهيكل الطلب. وأشار الحماد الى ضرورة ان تلتزم الحكومة بما تخطط له –1 تطبيق قانون المنطقة الاقتصادية الشمالية واللوائح التنفيذية الخاصة به بحلول عام 2025

سلمت 300 سلة رمضانية للجمعية الكويتية للأسر المتعففة

« كيبك » تواصل مبادراتها الرمضانية بتوزيع وجبات « إفطار صائم »

ضمن مجموعة متنوعة من الفعاليات المجتمعية والمبادرات الرمضانية، قامت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة " كيبك " بتوزيع وجبات إفطار للصائمين في بعض مناطق الكويت، بالإضافة الى تسليم 300 سلة رمضانية للجمعية الكويتية للأسر المتعففة قبيل اليوم الاول للشهر الفضيل، وذلك في إطار الشراكة الاستراتيجية مع عدد من اللجان الخيرية.

وقالت الشركة إن تلك الفعليات تاتي ضمن جهودها المتواصلة لترسيخ مبادئ الاستدامة المجتمعية، حيث تحرص على مشاركة المجتمع كافة المناسبات المجتمعية، وإدخال الفرحة والسعادة على قلوب المحتاجين، لاسيما في شهر رمضان الكريم".

وأوضحت ان موظفوا " كيبك "، شاركوا في تنفيذ هذه المبادرة من خلال التبرع بوقتهم والمساعدة في توزيع السلال الغذائية في عدة مواقع في جميع أنحاء الكويت، بالإضافة الى المشاركة اليومية لتوزيع وجبات افطار صائم في إطار برنامج "كيبك " للمسؤولية الاجتماعية، الذي يهدف إلى الدعم الاجتماعي للعائلات المحتاجة في جميع أنحاء الكويت الاقتصادي والاجتماعي، حيث لم تتأخر يوماً عن تسخير إمكانياتها لدعم فئات المجتمع، لما له من دور اجتماعي وإنساني متميز في تلك الايام الفضيلة.

جانب من توزيع الوجبات

لعرض منتجاته وخدماته المصرفية

البنك التجاري يتواجد في « نفط الكويت »

جناح فرع التجاري في شركة نفط الكويت

في إطار تعزيز وتطوير التواصل مع العملاء ضمن خطة تسويقية شاملة تهدف إلى تعريف جمهور العملاء بالمنتجات والخدمات المصرفية المتكاملة التي يقدمها البنك التجاري الكويتي، قام فريق المبيعات المباشرة التابع لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الكويتي بالتواجد في شركة النفط الكويت في معرض أحمد الجابر للنفط والغاز ليوم واحد، حيث قام الفريق بعرض الخدمات والمنتجات وآخر العروض التي يقدمها البنك على موظفي الشركة.

وقام فريق المبيعات المباشرة بالبنك بتعريف موظفي شركة نفط الكويت على عرض تحويل الراتب الذي يوفر للموظفين مزايا متعددة وبطاقات ائتمانية وغيرها من خدمات الدفع غير التلامسية، بالإضافة إلى العديد من الحسابات والبطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع التي يوفرها البنك والتي تلبي احتياجات شرائح العملاء كافة.

وتأتي هذه الزيارة من ضمن ندوة تعريفية لتطبيق "امتاز" الخاص لموظفي القطاع النفطي. بالإضافة، لتعريف موظفي تلك الجهات بالخدمات التي يوفرها البنك التجاري وحرصه الدائم على التواجد مع العملاء من خلال هذه الزيارات.

والبنك التجاري الكويتي يحرص دائماً على توفير أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والخصومات مع شركائه التجاريين بما يحقق الاستفادة لعملائه على مدار العام، حيث يمكن للعملاء الاطلاع على كل المزايا التي يوفرها البنك من خلال صفحة البنك على الإنترنت ومن خلال تطبيق البنك على الهواتف الذكية CBK Mobile App.